جامعة محمد بوضياف – المسيلة -

الملتقى الوطني بعنوان:

النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية

أيام 05/04 فيفري 2019

عنوان المداخلة:

طرق و آليات تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية

من إعداد

د. كروش نور الدين

المركز الجامعي الونشريسي– تيسمسيلت-

kerrouchen@gmail.com

د. أولاد ابراهيم ليلى

جامعة غرداية

Lailaob2@gmail.com

الملخص :

تتوقف خطط التنمية الاقتصادية في العديد من الدول على مدى توفر التمويل الكافي لتنفيذ هذه الخطط، وشحة الموارد المحلية وعدم قدرتها على الاستجابة لحاجة الخطط التنموية من التمويل اللازم لها، ويعتبر التمويل أحد أهم محركات التنمية الإقتصادية ويلعب دوراها مهماً في النشاط الإقتصادي حيث يعمل على تحفيز إنتاج القطاعات الإقتصادية المختلفة.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، التمويل، السوق المالية، النظام المصرفي، التمويل الاسلامي.

Abstract

The economic development plans in many countries depend on the availability of adequate funding to implement these plans, the scarcity of local resources and the inability to respond to the need of development plans for funding. Finance is one of the most important engines of economic development and plays an important role in economic activity. Various economic sectors.

المقدمة:

يعد موضوع تمويل التنمية الإقتصادية من الموضوعات التي تحظى بإهتمام الإقتصاديين والباحثين في الوقت الحاضر، هذا ما يجرنا بالضبط للحديث عن آليات وطرق تمويل التنمية الاقتصادية، وتحديد معوقاته ودراسة سبل التخلص منها من المسائل المهمة التي من شأنها تعبيد الطريق أمام سير العملية التنموية. ومن هذا المنطلق نحاول من خلال هذا الورقة إبراز تنوع مصادر التمويل أمام الأعوان الاقتصاديين في تمويل الإقتصاديات الوطنية.

ومن خلال ما سبق تتجلى بوضوح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة من خلال السؤال الآتي:

فيما تتمثل آليات تمويل التنمية الاقتصادية؟

و بهدف توضيح الإشكالية الرئيسة وتبسيطها، يمكن طرح الأسئلة **الفرعية** الآتية:

- ما هي أساسيات التنمية الاقتصادية؟
- ماذا مقصد بتمويل التنمية؟ وماهي مختلف الأساليب المتاحة لذلك؟
- ما هي أبرز العقبات التي تحول دون تحقيق التنمية الإقتصادية؟

أهداف الدراسة:

ويأتي هذا البحث بغية تحقيق الأهداف التالية:

-التعرف على مختلف مصادر تمويل التنمية الإقتصادية.

-محاولة الوقوف على المشاكل والتحديات التي تواجه عملية تمويل التنمية الإقتصادية.

منهج البحث:

من أجل دراسة إشكالية الدراسة، ومحاولة للإجابة على التساؤلات المطروحة ذات الصلة بها، تم الإعتماد على المنهج الوصفي في توضيح مختلف جوانب، وكل ذلك لإعطاء رؤية شاملة واضحة لموضوع هذه الدراسة.

هيكل الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة ومعالجة إشكاليتها بصورة علمية تم تقسيمها إلى محاور التالية:

- المحور الأول: تمويل التنمية الاقتصادية: مفاهيم نظرية؛
- المحور الثاني:سوق الأوراق المالية ودوره في تمويل التنمية الإقتصادية؛
- المحور الثالث: علاقة التمويل المصرفي بالتنمية الإقتصادية؛
- المحور الرابع: التمويل الإسلامي لتنمية الإقتصادية: التمويل بالوقف.

المحور الأول: تمويل التنمية الاقتصادية: مفاهيم نظرية

أولا: مفهوم التنمية الإقتصادية

1. تعريف التنمية الإقتصادية

تعرف التنمية الإقتصادية بأنها: "**علمية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للإقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، أو هي تلك الإجراءات والجهود التي تبذل في سبيل رفع معدل نمو الدخل القومي والفردي الحقيقي**"[1].

وتعرف أيضاً على أنها: " **السياسات والإجراءات والمخططة التي تهدف إلى تحقيق التقدم الإقتصادي والإجتماعي، والتي تقوم بإحداث تغييرات في هيكل الإقتصاد القومي والقصد منها تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، ويستفيد منها غالبية أفراد المجتمع**"[2].

وتعرف كذلك على أنّها: " **عملية متعددة الأبعاد، وتتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الإجتماعية والسلوكية والثقافية، والنظم السياسية والإدارية، جنباً إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الإقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما**"[3].

يمكن حصر أهمية التنمية الإقتصادية لأية دولة في العالم في مايلي[4]:

- ❋ إن التنمية الإقتصادية هي أهم الأدوات التي تساعد الدول على الإستقلال الإقتصادي، والإبتعاد عن التبعية الإقتصادية والتبعية بأشكالها المختلفة، نتيجة تحقيق التقدم والنمو الإقتصادي الذي يمكنها من التخلص من هذه التبعية بأنواعها؛
- ❋ تعمل التنمية الإقتصادية على مستوى الإقتصاد الكلي، على تحسين الناتج المحلي، وتحقيق التطوير الإقتصاد المنشود؛
- ❋ تعمل التنمية الإقتصادية على تقليل الفجوة الإقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية؛
- ❋ إن التنمية الإقتصادية تعمل على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع، من خلال زيادة دخولهم، وتوفير فرص عمل لهم، وبما ينعكس على المستوى الصحي والتعليمي لهم؛
- ❋ تعمل التنمية الإقتصادية على تقليص فجوة الإجتماعية والإقتصادية بين طبقات المجتمع مما يؤدي إلى استقرار اجتماعيا وسياسيا.

2. متطلبات التنمية الإقتصادية :

يمكن حصر متطلبات تانمكية الاقتصادية في النقاط التالية[5]:

أ. التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة؛

ب. الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة؛

ت. توفير الموارد البشرية المتخصصة؛

ث. وضع السياسات الإقتصادية الملائمة؛

ج. توفير الأمن والإستقرار؛

ح. نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع.

3. عقبات التنمية الإقتصادية:

تصنف عوائق التنمية الإقتصادية اعتماداً على المجال الرئيسي التي تؤثر فيه هذه العوائق على النحو التالي[6]:

أ. **العوائق الطبيعية** : وهي تشكل في مجملها العوامل الطبيعية من مناخ وتربة وأرض صالحة للزراعة وموقع جغرافي ووفرة مياه ومصادر طبيعية، وإن وقوع الدول ضمن ظروف طبيعية غير مواتية يشكل عائقاً للتنمية فيها، ولكن ذلك لا يعني، بأي شكل من الأشكال، أن هذه الدول هي بالضرورة دول متخلفة اقتصادياً.

ب. **العوائق الإقتصادية:** تعاني غالبية الدول من عقبات اقتصادية من أهمها انخفاض مستوى الدخل، مما ينعكس على تردي الوضع الصحي والغذائي والتعليمي، وهذا يترتب عليه آثار سلبية على المدى المتوسط، والمدى البعيد تؤدي إلى انخفاض إنتاجية العاملين، وتراجع الكفاءة والفاعلية.

ت. **العوائق السياسية**: يعتبر العامل السياسي عاملاً قوياً في عملية التنمية، لأن عدم توافر الإستقرار السياسي يشكل عائقاً أمام التنمية الإقتصادية، لأن أصحاب رؤوس الأموال سوف يمتنعون أو يخشون من استثمار أموالهم.

ث. **العوائق التكنولوجية والتنظيمية:** إن دفع عجلة التنمية الإقتصادية يتطلب ضرورة توافر أساليب عمل حديثة وتنظيمات عصرية موارد بشرية ملائمة، كما يتطلب ذلك ضرورة الإبتعاد عن الأساليب التقليدية والمعقدة، والعمل على إدخال العنصر التكنولوجي، لما لذلك من إسهامات ضرورية للنجاح التنموي.

ثانيا: التمويل التنمية الإقتصادية

1. تعريف التمويل التنمية الإقتصادية :

إن كلمة تمويل تأتي لتوضيح مسألة انتقال رؤوس الأموال من أماكن وفرتها إلى أماكن ندرتها، وتتم العميلة من خلال مجموعة من الوسطاء الماليين سواء كان ذلك في شكل بنوك أو شركات تأمين أو صناديق ادخار وأسواق المال إلى غير ذلك، كما أن عملية ادخار رؤوس الأموال تستهدف بالمقام الأول الحصول على عدد ممكن من هذه الأموال[7].

ويعرف كذلك بأن: " **البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال والإختيار وتقسيم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المنشأة**"[8].

تتجسد أهمية التمويل من خلال استثمارات الخطة التمويلية، إذ الموارد التمويلية تتحدد من خلال مستوى الزيادة المستهدفة في الناتج الوطني، والمستوى العام للإنتاجية الحدية لرأس المال، وتطور أسعار عناصر ومستلزمات إنتاج السلع وخدمات الإستثمار خلال فترة التنفيذ، وبالتالي فإن التمويل يوفر الموارد والأموال اللازمة لإنفاقها على الاستثمارات وزيادة الناتج الوطني وتحسين مستوى معيشة الأفراد، وفي الإقتصاديات المعاصرة يعد التمويل العنصر الأساسي في تطور القوى الإنتاجية، وتكوين رؤوس أموال جديدة والتي تستخدم مرة أخرى في التطوير والتوسيع والنمو المستمر، وتحتاج المشروعات الإستثمارية إلى التمويل في مرحلة الإعداد للمشروع وفي مرحلة تمويل عملية الإستثمار وفي مرحلة الإنتاج وفي مرحلة التسويق وبالتالي فإن العملية الإنتاجية والتمويلية مرتبطة بدور النقود في الإقتصاد الوطني بحيث تتحول هذه النقود خلال المراحل الأربعة السابقة الذكر إلى سلع وخدمات، ثم تعود هذه بدورها مرة ثانية إلى نقود بعد تسويقها. ومن هنا تبرز أهمية التمويل في كونه يؤمن ويسهل انتقال الفوائض النقدية والقوة الشرائية من الوحدات الإقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز المالي[9].

2. مصادر التمويل التنمية الإقتصادية

مصادر التمويل هي التي تحدد طبيعة التنمية الإقتصادية وليس العكس، لذلك فإن دراسة تمويل التنمية الإقتصادية تقتضي الإحاطة بكل المصادر الضرورية لهذه العملية، حيث أن الموارد التمويلية للتنمية تقسم إلى قسمين:

أ. **مصادر التمويل التنمية الإقتصادية الداخلية (المحلية):**

يعتبر التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية، حيث تتطلب هذه الأخير تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية، ويمكن تعريف التمويل المحلي بأنّه: "**كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة التي تحقق معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة** "[10]. وتتكون مصادر التمويل المحلي من:

الإدخار الإختياري؛

الإدخار الإجباري؛

ب. **مصادر التمويل التنمية الإقتصادية الخارجية:**

إن إحدى الخصائص الأساسية لإقتصاديات الدول النامية هي انخفاض التكوين الرأسمالي، وهي خاصية مرتبطة بتخلف طرق الإنتاج في هذه الدول، نتيجة لعدم كفاية المصادر الداخلية في تمويل التنمية الإقتصادية ومحاولة الحصول على الأقل تكلفة وأفضل عرض يتناسب مع اقتصادياتها، تتجه هذه الدول إلى المصادر تمويل الخارجي، ونعني بهذه الأخيرة جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوافرة خارج الإقتصاد المحلي، التي تجلب على شكل نفقات مالية، بهدف تمويل مشروعات الإستثمارية[11]. وتنقسم مصادر التمويل الخارجية إلى:

الإستثمارت الأجنبية؛

القروض الخارجية؛

المعونات والمساعدات الخارجية.

ثالثا: مشاكل تمويل التنمية الإقتصادية

إن أول ما يواجه الدول ويعرض سبيلها في تحقيق التنمية الإقتصادية هو التي تواجه صادراتها ونذكر منّها[12]:

1. عدم توفر الأيدي العاملة الماهرة بالقدر الكافي؛
2. ضيق حجم السوق المحلية إذ يصعب دخول مجال التصدير للسوق الدولية قبل الإستفادة من مزايا الإنتاج في السوق المحلية؛
3. صعوبة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية بسبب استيراد معظم لوازم الإنتاج للعملية الصناعية؛
4. عدم توفر الإستقرار السياسي والإقتصادي في البلدان النامية؛
5. عدم توفر الإحصائيات الصحيحية التي تمن المستثمر من دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع؛
6. فرض معاملة ضريبية مجحفة على أرباح المستثمر الأجنبي؛
7. هروب رؤوس الأموال للخارج نتيجة الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية للدول النامية خاصة في حالة تضخيم خوفاً من احتمال تدهور العملة المحلية؛
8. فقدان الثقة في المصارف وبالتالي اللجوء للإكتناز؛
9. الإبتعاد عن المنافسة و المحافظة على الأنشطة التقليدية التي تعرقل التنمية؛
10. ضيق أسواق الأوراق المالية.

المحور الثاني: سوق الأوراق المالية ودوره في تمويل التنمية الإقتصادية

أولا: مفهوم السوق المالية

1. تعريف السوق المالية:

يعرف السوق المالي على أنه: **"ذلك السوق التي يتم فيها تداول الأدوات المالية (الأسهم والسندات) وأدوات مالية جديدة (المشتقات المالية، عقود الخيارات)"**[13].

عرف السوق المالي على أنه: **" مجموع العمليات التي تتم في مكان معين، بين مجموعة من الناس لإبرام صفقات تجارية حول منتجات زراعية أو صناعية أو أوراق مالية، سواء أكان موضوع الصفقة حاضر- وجود عينة منه- أو غائباً عن مكان العقد أو حتى لا وجود له أثناء التعاقد(معدوم) لكن يمكن أن يوجد"**[14].

تعرف كذلك الأسواق المالية على أنها: **" الآلية التي بموجبها يتم تحويل الأموال من الوحدات الإقتصادية المدخرة إلى الوحدات الإقتصادية التي تعاني من عجز في الموارد المالية"** [15].

2. أقسام الأسواق المالية: تعددت تقسيمان أسواق المال من وجهة النظر العلمية رغم وجود خطوط واضحة فاصلة بينهما، وبصفة عامة يمكن تقسيم أسواق المال إلى ما يلي[16]:

أ. أسواق النقد: تعرف بالمفهوم الواسع هي مكان أو مجال واقتراض الأصول قصيرة الأجل من طرف البنوك، حيث تتمثل الوظيفة الأساسية لها في تسهيل عقد الصفقات المالية بين الوحدات ذات العجز المالي المؤقت والوحدات ذات الفائض المالي المؤقت من خلال تبادل الأصول القصيرة الأجل.

ب. أسواق رأس المال: وهي أسواق يجري التعامل فيها بالأدوات المالية المتوسطة والطويلة الأجل أي التي تستحق في فترات زمنية أطول من سنة مثلاً الأسهم والسندات.

3. مقومات إنشاء السوق المالية : إن إنشاء أي سوق مالي يستدعي وجود مجموعة من المقومات والتي تضمن الفعالية التامة للسوق لحد ما وفيما يلي سنتطرق إلى البعض منها[17]:

أ. فلسفة إقتصادية واضحة: تسمح لرأس المال الخاص بتكوين الشركات المساهمة المختلفة والخاصة وما يتبعها من أنظمة وقوانين؛

ب. تنوع أدوات الإستثمار: وهي سلع السوق المالي فالتنوع يعني تعدد الخيارات؛

ت. مناخ ملائم للإستثمار وقائم على عنصري الثقة والتنظيم، أما بالنسبة للتنظيم فينعكس وفعالية السياسات المالية والنقدية المتبعة في السوق؛

ث. مؤسسات مالية ومصرفية متنوعة ومتعددة قادرة على خلق الفرصة وتجميع المخاطر وتقليلها؛

ثانيا: أهمية السوق المالي في تنمية الإقتصادية

وتنطلق أهمية أسواق الأوراق المالية في التنمية الإقتصادية من عدة إعتبارات أهمها[18]:

1. استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية: تسعى سوق الأوراق المالية إلى جلب الإستثمارات الأجنبية وهذا بإتباع طرق شتى أهمها: منح فوائد مرتفعة ومغربية وتبيان مكانة الشركات المقيدة لديها، حيث أن انضمام الشركة إلى هذه السوق يحقق لها مكانة خاصة بين الشركات ويدل على أوضاعها الإقتصادية الجيدة ومركزها المالي، ومنه فإن تجققات رؤوس الأموال الأجنبية تعمل على الرفع من حجم السيولة على مستوى البلد المستقبل، مما يخلق مصدراً مالياً تتمكن من خلاله المؤسسات من تمويل مشاريعها.

2. تقليل الضغوطات التضخمية وتصحيح التشويهات السعرية: إن إقامة سوق للأوراق المالية أو تفعيل دورها في الدول النامية يساهم في تخفيض حدة الضغوط التضخمية وعلاج التشوهات السعرية، وبالتالي جعل

معدلاتها مستقرة، وذلك من خلال مساهمة هذه السوق في إتاحة السيولة في إتاحة السيولة والتمويل طويل الأجل لإضافة فرص استثمارية جديدة وللتوسيع في الإستثمارات القائمة لنشاط الأعمال، وهو ما يزيد معدلات النمو في العرض الكلي من السلع والخدمات (إجمالي الناتج المحلي الحقيقي) وزيادة قدرته على مواكبة معدلات النمو في الطلب الكلي.

3. **تعبئة المدخرات وتوفير السيولة:** الحماية للمتعاملين وتنشيط استقرار أسواق المال، هذا وتلعب سوق الأوراق المالية دوراً كبيراً في خلق السيولة، إذ تؤثر سوق الأوراق المالية عى النشاط الإقتصادي من خلال خلقها للسيولة النقدية، عن طريق تمكين المستثمرين الحصول على السيولة النقدية من خلال بيع الأوراق المالية التي هي بحوزتهم بسرعة ويسر. إذا ما احتاجوا إلى استرداد مدخراتهم ومن خلال هذه السيولة التي توفرها سوق الأوراق المالية يصبح الإستثمار أقل مخاطرة وأكثر ربحية.

ثالثا: دور السوق المالي في تمويل خطط التنمية الإقتصادية

توفرالسوق المالية التمويل اللازم لعملية التنمية الإقتصادية لتمويل الإستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل، من خلال إصدار أسهم أو سندات أو أدوات استثمارية أخرى واقتنائها من جانب الأفراد والمؤسسات. إذ أن التمويل عن طريق السوق المالية هو أقل كلفة ولا ينتج آثاراً تضخمية مقارنة بالتمويل الذي تقوم به المصارف، والمؤسسات المالية الأخرى، والتي تؤدي إلى زيادة في معدلات التضخم. وإن القصور المدخرات المحلية عن تمويل كافة مشروعات التنمية يؤدي بالدول النامية إلى اللجوء إلى مصادر خارجية لسد عجز المدخرات المحلية، إذا لم تكن المصادر الداخلية للتمويل كافية على الوفاء بحاجات الإستثمار في الدول النامية، أو كانت الحكومات في هذه الدول غير القادرة أو غير راغبة في اتخاذ القرارات المطلوبة لرفع مستوى هذه المدخرات إلى ذلك الذي يتناسب مع متطلبات التنمية الإقتصادية؛ أي نظراً لوجود فجوة ادخار واسعة فإن هذه الحكومات تلجأ إلى مصادر خارجية للتمويل من أجل دعم مصادرها الداخلية[19].

المحور الثالث: علاقة التمويل المصرفي بالتنمية الإقتصادية

أولا: التمويل المصرفي

يعمل القطاع المصرفي على توفير خدمات الدفع للإقتصاد القومي من أجل تسهيل تبادل السلع والخدمات، توفير الإئتمان للمحافظة على مستوى الإنفاق القومي، وخزن القيمة الشرائية المستقبلية للنقود في شكل ودائع وسندات وأسهم وأوراق مالية أخرى، وتوفير الحماية من المخاطر للمؤسسات والأفراد من خلال استعمال أدوات الحماية المستقبلية، مثل العمليات الآجلة، والعمل على إنجاح السياسات الكومية الهادفة إلى تعزيز النمو الإقتصادي وتقليص البطالة ومكافحة التضخم[20].

ثانيا: الوظائف التقليدية للمصارف

تتمثل الوظائف التقليدية فيما يلي[21]:

1. **قبول وخلق الودائع:** تقوم المصارف التجارية بتلقي الودائع من الجمهور مهما كانت وضعيتهم أشخاص طبعيين أو معنويين، أصحاب المؤسسات العمومية أو الخاصة. وتشكل هذه الودائع موارد المصرف التجاري.
2. **تقديم القروض:** تقوم المصارف التجارية بالإقراض أي إمداد الافراد والمؤسسات والمنشآت بالأموال اللازمة على أن يتعهد المقترض بسداد تلك الأموال والفوائد والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله، ومع الزمن تطورت درجة منح المصارف للقروض من قصيرة إى متوسطة وطويلة الأجل للقيام بعمليات عقارية إنتاجية مقابل حصول على فوائد.

ثالثا: الوظائف الحديثة للمصارف

إن الدور التمويلي الذي تلعبه المصارف يتفرع عنه خدمات حديثةومتطورة يمكن أن نبين أهميتها من خلال مايلي[22]:

1. تعتبر المصارف أداة من أدوات الإستثمار حيث تتركز استمارتها في حقوق مالية، وباستثمارها لأموال العملاء تقوم بتمويل مشروعات جديدة، أو تقوم بتوسيع مشروعات قائمة، بكن قبل يامها بالإقراض أو المشاركة في رؤوس أموال المشروعات فلا بد أن تقوم بإعداد دراسات الجدوى الإقتصادية للتحقق من جديتها ولضمان استرجاع رؤوس أموالها، وتشمل هذه الدراسات: دراسة السوق، دراسة فنية ، ودراسة اقتصادية؛
2. تطورت وظائف المصارف إلى حد بعيد، حيث أصبحت تقوم بتقديم الإستثمارات المالية للعملاء وتزوديهم بالنصائح والإشرادات في كل ما يواجه مشروعاتهم من صعوبات ومشاكل؛
3. تقوم المصارف بتمويل عمليات التصدير والإستيراد، فهي بذلك تساهم في توفير احتياجات الدولة من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطية لزيادة حجم الإنتاج وأنواعه وتحسين جودته، بالإضافة إلى تشجيع تصدير السلع الوطنية وإيجاد أسواق خارجية لها وذلك عن طريق الوساطة المالية التي تللعب دورها مما يسمح بتوفير العملات الأجنبية؛
4. تساهم المصارف أيضا في إنشاء وتطوير الأسواق المالية من خلال إنشاء صناديق استثمارية أو مالية تقوم بطرح أدوات استثمارية متوسطة وطويلة الأجل، مما يخدم نشاة وتطوير السوق المالية؛
5. تساهم المصارف في دعم تبني سياسة خوصصة مشروعاتها العامة كلياً أو جزئياً وذلك من خلال دورين أساسين تلعبهما:

دور تمويلي: تقوم المصارف بشراء البعض من الأسهم ودمجها في محافظ استثماراتها وقروضها بما يتوافق مع سياستها الإستثمارية؛

دور استشاري: تقوم المصارف بإعداد دراسات الجدوى لتحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص.

المحور الرابع: التمويل الإسلامي للتنمية الإقتصادية – التمويل بالوقف-

أولا: الوقف: تعريف والأركان

1. تعريف الوقف

أ. الوقف لغة: الحبس، وهو مصدر مشتق من وقف، أي حبس، نقول: وقف الأرض على المساكين؛ أي حبسها وجلها في باب البر والإحسان. وكما يطلق الوقف على المصدر، يطلق أيضا على الشيء الموقوف، وهذا من إطلاق المصدر وإرادة إسم المفعول، كقولهم: هذا المصحف وقف. أي: موقوف [23].

ب. الوقف اصطلاحا:

أما عند "الشافعية" فهو عندهم "**حبس مال يمكن الإنتفاع به، مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح موجود**" [24].

أما عند " **المالكية** " إلى أن الوقف هو: " **إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازماً بقاؤه في ملك معطيه ولو تقديراً**". ويتضح من هذا التعريف لزوم الوقف، وهو على ملك معطيه أي الواقف [25].

أما عند "الأحناف" على أنّه: " **حبس العين على ملك الواقف، والتصدق بالمنفعة على الفقراء أو على وجه الخير** " [26].

ت. تعريف قانوني للوقف:

في **القانون الفرنسي** عرف الوقف الخير بأنه :" رصد شيء محدد من رأس المال على سبيل الدوام لعمل خيري عام أو الخاص: كبناء مدرسة أو إقامة مستشفيات... [27].

أما **القانون السوداني** الذي يعد قريباً من القانون الفلسطيني فقي المادة(**320**) في قانون الأحوال الشخصية للمسلمين عرفه بأنّه: "**حبس المال على حكم ملك الله تعالى والتصدق بمنفعته في الحال أو المال**" [28].

أما **المشروع الجزائري** عرف الوقف في المادة **03** من قانون **10/91** المؤرخ في **12** شوال **1411**ه الموافق **27** أفريل **1991**م على أنه: "**حبس العين عن التملك على التأبيد والتصدق بالمنفعة على الفقراء أو وجه من وجوه البر والخير**" [29].

ث. تعريف الإقتصادي للوقف:

يمكن تعريف الوقف إقتصادياً بأنه: **" تحويل الأموال عن الإستهلاك واستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية تنتج المنافع والإيرادات التي تستهلك جماعية أو فردياً"** [30].

2. أركان الوقف:

الركن هو ما لا يتم الشيء إلا به سوء كان جزءاً منه أم لا، وقد اتفق جمهور الفقهاء على **04** أركان للوقف هي [31]:

- ✓ **الواقف:** وهو المحبس للعين أو المالك؛

- ✓ **الموقوف:** هو المال الموقوف أو العين الموقوفة؛
- ✓ **الموقوف عليه:** الموقوف عليه هو الجهة المستفيدة من الوقف والتي تنتفع بريع الوقف؛
- ✓ **الصيغة:** هي القول الدال على الوقف، أو الفعل الذي يدل على الوقف عرفاً.

ثانيا: متطلبات تنمية موارد الوقف

إن المقصود بتنمية موارد الوقف الإسلامي، تنمية الأصول الوقفية وريعها بالإضافة إلى جذب أوقاف جديدة، ولا يمكن أن تحقق تنمية الموارد الوقفية إلا إذا سبقها أو صاحبتها تنمية العديد من المتطلبات أهمها[32]:

1. **إستقلالية مؤسسة الأوقاف:** إن منح الوقف صفة المؤسسة العامة لها شخصية إعتبارية مستقلة حقيقية يعطي له القوة كي يضطلع بواجباته؛
2. **تنمية ثقافة المجتمع تجاه الوقف:** حيث في هذا المجال يدخل الدعوة في الندوات والمشاركة في المؤتمرات والحلقات النقاشية عن الوقف والحث على الجهد العلمي في موضوع الوقف للإستفادة من التجارب والخبرات والتواصل المباشرة والدائم مع المهتمين بالوقف ومعرفة النماذج الوقفية والخبرات المعاصرة في بعض البلدان؛
3. **تنمية قدرات القائمين على الوقف:** وذلك بوضع معايير نوعية خاصة لشغل وظائف قطاع الأوقاف؛
4. **إتباع مفهوم الوقف النامي:** جاء مفهوم الوقف النامي ليرسخ مبدأ المخصص التنموي بإقتطاع جزء من عوائد الوقف بخلاف المخصصات الأخرى لإعادة استثمارها في أوجه استثمارية مباحة، وهذا ما يمكن من تحويل مؤسسة الوقف النامي إلى مؤسسة مالية.

ثالثا: دور الوقف في مجال تمويل التنمية

يساهم الوقف الإسلامي في مجال تمويل التنمية من خلال عدة أمور منّها[33]:

1. **الإسهام في محاربة الإكتناز من خلال البنود التالية:**

أ. يعمل تنظيم الوقف على تحويل رؤوس الأموال والثروات المدخرة المعطلة لدى أصحابها، بعيدة عن الإسهام في التنمية إلى أوقاف لتحقيق التنمية من خلال مجالات محددة اجتماعية واقتصادية، بشرية ومادية؛

ب. يسهم الوقف في الضاء على مختلف عوامل الإنتاج المتروكة دون استخدام فعلي في العملية الإنتاجية من خلال تنظيمها في وقفية لتحقيق المصالح الإجتماعية والإقتصادية لأفراد المجتمع؛

ت. إن الوقف كتنظيم اقتصادي أساسي في المجتمع الإسلامي يؤثر في معظم الدواقع الإنسانية للإحتفاظ بالمال دون استثماره، أي اكتنازه؛

ث. يمكن أن يكون الوقف الأهلي تأميناً للأهل ضد الحوادث المتوقعة وغير المتوقعة على سواء؛

ج. الوقف الأهلي الملتزم بالأحكام الشرعية أسلوب مناسب لحماية الورثة دون الإضرار بثروات المجتمع.

2. **توفير مورد تمويلي هام للأهداف التنموية:**

أ. إن الوقف مورد تمويلي هام يسهم في إيجاد حل مناسب وطويل المدى لتمويل مختلف أوجه التنمية الإجتماعية والإقتصادية؛

ب. إن الأوقاف أسلوب يتميزبالإعتماد على الذات في تحقيق مختلف الأهداف التنموية، من خلال تشجيع القطاع العائلي على بذل المزيد من المدخرات لوقفها على مختلف أوجه التنمية الإجتماعية والإقتصادية؛

ت. اعتماد مختلف صور العمل الأهلي ومختلف الجمعيات الخيرية وسائر المنظمات غير الحكومية على نظام الوقف وذلك كمصدر أساسي لتمويلها؛

ث. أسهمت الأوقاف في تخفيف العبء الملقى على كاهل الدولة والمتعلق بتنفيذ المشاريع العامة كالمدارس والمعاهد والمستشفيات.

الخاتمة:

من العرض السابق، يمكن عرض أهم النتائج المتحصل عليها، وكذا التوصيات التي يمكن تقديمها من خلال العناصر الآتية:

أولا: النتائج:

1. إن عملية التنمية الإقتصادية ليست سهلة، فهي تتطلب مجموعة مختلف من المصادر لتمويلها والتي من بينها التمويل المصرفي الذي يعتبر أبرز عنصر تتطلبه عملية التنمية الإقتصادية.
2. يعتبر الوقف من الموارد التي تساهم في تمويل التنمية على مختلف المجالات، ويرجع سبب تحقيق الهدف المنشود إلى الإستغلال الأمثل للموارد المتأتية من الأوقاف.
3. تفضل أغلب الدول الإستثمارات الأجنبية المباضرة لما يرافقها من تدفق للخبرات الفنية والتنظيمية والتسويقية وانسياب التكنولوجيا المتطورة إليها.

ثانيا: التوصيات:

1. من الضروري تطوير وتحرير الأنظم المصرفية لبناء نظام مالي فعال متنوع يدعم التحول إلى اقتصاديات الأسواق المالية وكذلك يسمح بتحقيق تمويل واسع وقليل التكلفة.
2. علينا تطوير أنظمة العمليات المصرفية بما يتماشى والأوضاع الحديدة التي تطرأ على الإقتصاد.
3. يقتضي تمويل التنمية الإقتصادية الإحاطة بمصادر الإدخار الوطني ومصادر الأدخار الأجني مع الإهتمام بالمصادر المحلية.

الهوامش والمراجع:

---

[1] يمينة عاتي، الفساد الإداري والمالي مفاهيمه، **أسبابة وأشكاله وأثاره على التنمية الإقتصادية** ، الملتقى الوطني الأول حول: الفساد وتأثيره على التنمية الإقتصادية، جامعة 08 ماي1945، قالمة، أيام 25/24 أفريل2018، ص5.

[2] حواسة جمال وبوصنوبرة عبد الله، **آثار الفساد الإداري على التنمية الإجتماعية والإقتصادية وسبل مواجهته** ، الملتقى الوطني الأول حول: الفساد وتأثيره على التنمية الإقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، أيام 25/24 أفريل2018، ص5.

[3] جبارة مراد، **دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي- حالة دول شمال إفريقيا-** ، أطروحة دكتوراه، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف،2015، ص32.

[4] فايزة بونويرة وبلقاسم ماضي، **العلاقة بين الفساد الإقتصادي والتنمية الإقتصادية** ، الملتقى الوطني الأول حول: الفساد وتأثيره على التنمية الإقتصادية، جامعة 08 ماي1945، قالمة، أيام 25/24 أفريل2018، ص5.

[5] نفيسة ناصري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الإقتصادية في البلدان النامية – حالة الجزائر-** ، أطروحة دكتوراه، تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص22.

[6] خالد عيادة نزال عليمات، **انعكاسات الفساد على التنمية الإقتصادية – دراسة حالة الأردن** -، أطروحة دكتوراه، تخصص: تحليل اقتصادي،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2015، ص ص62-63.

[7] خلادي إيمان نور اليقين، **دور الإدخار العائلي في تمويل التنمية الإقتصادية: حالة الجزا** ئر، مذكرة الماجستير، تخصص: التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012، ص37.

[8] **مرجع نفسه**، ص37.

[9] عبد اللطيف مصيطفى، **تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الإستدانة واقتصاديات الأسواق المالية: دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر** ، أطروحة دكتوراه، تخصص: نقود، ومالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص77.

[10] مرام تيسير مصطفى الفرا، **دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الإقتصادية الفلسطينية (1995- 2011)**، مذكرة ماجستير، تخصص: اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص45.

[11] خلادي إيمان نور اليقين، **مرجع سبق ذكره**، ص56.

[12] نفيسة ناصري، **مرجع سبق ذكره**، ص116.

[13] خيرة الداوي، **تقييم كفاءة وأداء الأسواق المالية: دراسة حالة سوق عمان للأوراق المالية ما بين 2005-2009**، مذكرة ماجستير، تخصص: مالية الأسواق ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص4.

[14] زاهر يونس محمد سودة، **تنظيم عقود الإختيار في الأسواق المالية من النواحي القانونية والفنية والضريبية والشرعية**، مذكرة ماجستير، تخصص: منازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2006، ص4.

[15] خيرة الداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص04.

[16] مسعودة بن لخضر، **عقود الخيار ودورها في التقليل من مخاطر أسواق رأس المال: دراسة تطبيقية على بورصة باريس للفترة 2009-2014**، مذكرة ماجستير، تخصص: الأسواق المالية والبورصات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص06.

[17] العجاج فاطمة الزهراء ، **المعلومات: محرك لتطوير تحسين نجاعة الأسواق الأسواق المالية : دراسة قياسية لسوقي تونس والمغرب** ، مذكرة ماجستير، تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص33.

[18] شمام عبد الوهاب وزودة عمار، **الدور التنموي التنموي لأسواق الأوراق المالية ومقومات تفعيل بورصة الجزائر لتحقيق هذا الدور**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة ميلة، العدد4، 2016، ص ص8-9.

[19] نفيسة ناصري، **مرجع سبق ذكره**، ص107.

[20] مرام تيسير مصطفى الفرا، **مرجع سبق ذكره**، ص47.

[21] جمعون نوال، **دور التمويل المصرفي في التنمية الإقتصادية** ، مذكرة ماجستير، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص43.

[22] نفيسة ناصري، **مرجع سبق ذكره**، ص104.

[23] نصيرة أوبختي ومحمد بن عزة، **مساهمة الوقف في تمويل التنمية المحلية- دراسة حالة ولاية تلمسان-**، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، العدد1، 2014، ص241.

[24] الشيخ محمد أحمد حسين، **الوقف الإسلامي رؤية فقهية قانونية** ، المؤتمر الإسلامي الأول بعنوان: الوقف الإسلامي: الواقع والتحديات، والرؤية المستقبلية ، فلسطين، أيام 29/27 جوان2011، ص5.

[25] بودريش الزهرة وبن عبد الرحمان نعيمة، **الوقف وآليات تفعيل دوره التنموي** ، المؤتمر الدولي الثاني حول: دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة سعد دحلب، البليدة، أيام 20 /21 ماي 2013، ص3.

[26] مراد ناصر وقريني نور الدين، **دور الزكاة والوقف في تحقيق التنمية الإقتصادية** ، المؤتمر الدولي الثاني حول: دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة سعد دحلب، البليدة، أيام 20 /21 ماي 2013، ص4.

[27] هشام بن عزة، **إحياء نظلم الوقف في الجزائر – نماذج عالمية لإساثمار الوقف-** ، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، جامعة أم بواقي، العدد03، 2015، ص118.

[28] معتز محمد مصبح، **دور الوقف الخيري في التنمية الإقتصادية (دراسة تطبيقية لقطاع غزة)**، مذكرة ماجستير، تخصص: اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013،ص19.

[29] سفيان كوديد، **دور الوقف في تمويل النمو الإقتصادي في الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم بواقي، العدد 07، 2017، ص72.

[30] دلال بن سمينة وجهاد بوضياف ، **دور نظام الوقف في التنمية والإقتصادية والإجتماعية** ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية: العدد الإقتصادي، العدد 34، الجزء02، جامعة الجلفة،2018، ص166.

[31] سمية جعفر، **دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة مقارنة بين الكويت وماليزيا-**، مذكرة ماجستير، تخصص: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس سطيف1، سطيف، 2014، ص14.

[32] هشام بن عزة، **إحياء نظلم الوقف في الجزائر – نماذج عالمية لإساثمار الوقف-** ، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، جامعة أم بواقي، العدد03، 2015، ص124.

[33] بهاء الدين عبد الخالق بكر، **سبل تنمية موارد الوقف الإسلامي في قطاع غزة** ، مذكرة ماجستير، تخصص: المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص22.